الموضع لايصلح فيه تقدير فعل لانه لا يفصل بين اما والفاجلية فعلية غير شرطية اه ش
الصفة المشبهة قوله المصوغة يعني الماخوذة قوله وضامر الضمور الهزال وخفة
اللحم قوله ماض على حدث المراد بالحدث المعنى القايم بالذات اه ش قوله فانهما يفيدان
التجدد والحدوث المراد بالتجدد هنا الحدوث لا التقضي شيا فشيا فان الصحيح انه ليس
داخلا في مفهوم الفعل وضعا بل يفهم من خصوص الحدث او المقام وقد يقصد في المضارع
الدوام التجددي اه ش قوله لان اصلها الخ اي كان حقها الخ فانه لا يثني ولا يجمع وذلك لان
اصل استعماله ان يكون معه من وهو ما دام مع من لا يثني ولا يجمع ولا يونث قوله
لا يجريان بحسب الخ اي لا يقابلان في الحركات قوله لاحركة بعينها فهو وزن عروضي
لا تصريفي قوله وانما تكون للحال الدايم قال المصنف واعني به الماضي المستمر الى زمن الحال
اه وهو جمع بين قول ابن السراج انها للحال وقول السيرافي انها للماضي وحاصله ان
ابن السراج لا يريد انها وجدت وقت الاخبار وان السيرافي ان الصفة انقطعت وانما
يريد انها تثبت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار قال الشيخ يس واستشكل دلالتها
على الاستمرار بما صرح به ايمة المعاني من انه لا دلالة للجملة الاسمية على اكثر من الثبوت
وجمع بان الاسمية دلالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمنفي
من كلام اهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل في كل ثابت
استمراره قوله والاصل وجهه هذا بنا على نيابة الاسناب الضمير المضاف اليه ومذهب
البصريين ان الاصل الوجه منه فالمحذوف الضمير من غابة قوله وقدر الابواب صيدلة من
ذلك الضمير الخ والرابط محذوف تقديره منها وذهب الجمهور الى ان الابواب مفعول مالم
يسم فاعله مرفوع بضمة مقدرة وجا ابو علي الفارسي قال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير
يعود على الجنات حتى يربط الحال بصاحبها او النعت بمنعوته بنا على ان مفتحة حال
او نعت لجنات ثم انه فرع على ما ذكره الشواهد ورد عليه انه اذا اعرب بدل الابدله من ضمير
فالزم الجمهور يلزمه فاما كان جوابه يكون جوابهم قلت يمكن الدفع عنه بامرين الاول انه
جرى على طريقة الكوفيين من جعل الرابط لقيامها مقام الضمير فكانه قيل مفتحة لهم
ابوابها

ابوابها الثاني انه جرى على ما ذهب اليه بعض النحاة من ان بدل البعض وبدل الاشتمال
لا يحتاجان الى ضمير بل الاول فيهما ذلك كما صرح به ابن مالك في الكافية حيث قال
وكون ذي اشتمال او بعض صحب بمضمر اولي ولكن لا يجب قوله بدل من كلا جعله
الزمخشري بدل اشتمال قال ابو حيان لان ابواب الجنات لبست بعض من الجنات قوله
وهو دونها اي دون المجموع اذ من المعلوم ان الشي لا يكون دون نفسه وانما كان دونها
لان في النصب والجر اسناد الحسن الى ضمير الموصوف فيكون الموصوف بالحسن
كل الذات بخلاف الرفع فان الاسناد الى الوجه فقط ووصف الكل ابلغ من وصف البعض
افاده ش وقال بعضهم في توجيه ذلك لان في النصب والجر اسناد الحسن الى موصوفها
فيكون مسندا الى جملة موصوفها مجاز عن الاسناد الى جزء منه والمجاز ابلغ من
الحقيقة ولا يخفاك ان قوله وهو دونها في المعنى جملة حالية من الرفع لا محل لها في
الاصالة قوله ويتفرع عنه النصب الخ فاذا قلت زيد حسن وجهه فالرفع هو الاصل
على الفاعلية ثم يحول الى النصب على التشبيه بالمفعول ثم الى الجر تاءمل وانما كان النصب
فرعا عن الرفع لانه لا يصلح اضافة الوصف الى مرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم
اضافة الشي الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى
اضافته الى مرفوعه الا بالتحويل المذكور ثم يجر بالاضافة فرارا من اجراء وصف
المتعدي لاثنين وفي كلا الشرح نكتة لطيفة وهي ان الشي قد يكون اصلا مع
انحطاط رتبته وقد يكون غير متاصل وهو مرفوعها وهذا شان الزمان فكنت من
اهل الامعان قوله اسم التفضيل اعترضه المص في حواشي التسهيل بان الاحسن الترجمة
بافعل الزيادة لانه قد يبني لما لا تفضيل فيه نحو افعل واجهل ويمكن ان يجاب بان هذه الصيغ
في الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة افاده يس قوله وعشيرتكم اي اقرباؤكم وفي
قراءة وعشيراتكم بالجمع وقوله وتحنون كسادها اي عدم نفاقها ورواجها قوله جعلنا ثمت
كل قرية الكابر مجرميها جعل بمعنى صير ومفعولها الاول الاكابر المضاف الى مجرميها وفي كل
قرية في موضع المفعول الثاني وقول بعض المعربين ان مجرميها بدل من الاكابر وبعضهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)